

Distr.: General
17 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 138 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالجزء السادس عشر من قرار الجمعية العامة 253/75 ألف المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وطلبت إليه الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. ويتناول التقرير مسألة استخدام سلطة الالتزام ويتضمن طلب تقديم إعانة قدرها 2 919 300 دولار لتمكين المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها في عام 2022.



أولا - مقدمة

1 - عملاً بالمادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، تُخصم المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين ولجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. ولا يزال الترتيب التمويلي يشكل تحديات خطيرة لاستمرار استدامة المحكمة، وهو يهدد التنفيذ الفعال لولايتها. ومنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

2 - وعقب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس 2020 (انظر S/2020/862 و S/2020/863)، طلب الأمين العام في تقرير قدمه إلى الجمعية العامة (A/75/343) إعانة قدرها 2 856 300 دولار لعام 2021 للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

3 - وبعبارة أخرى نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/75/7/Add.20)، أذنت للأمين العام، في الجزء السادس عشر من قرارها 253/75 ألف المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأيدت الجمعية العامة أيضاً استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، وأعدت تأكيد الأولوية القصوى التي يحظى بها عمل المحكمة. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية أيضاً جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الطوعي للمحكمة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. وبناء على ذلك، يتناول هذا التقرير استخدام سلطة الالتزام الممنوحة للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وتمويل المحكمة في المستقبل.

4 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، بلغت قيمة المساهمات والتعهدات التي تلقتها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021 ما قدره 416 462 دولاراً، ويشمل ذلك المبلغ 62 015 دولاراً لعام 2020، و 31 933 دولاراً لعام 2021، و 30 000 دولار لعام 2022، وإسهامات مخصصة قدرها 292 514 دولاراً للمشاريع الخاصة. والمشاريع الخاصة هي عبارة عن أنشطة يأمر بها رئيس المحكمة أو ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة، إلا أنها لا تُدرج في الميزانية العادية للمحكمة أو في طلب الإعانة من الأمم المتحدة. وترد هذه الأنشطة في الفقرات 38 و 45 و 56 أدناه.

5 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام وحكومة سيراليون وأعضاء لجنة الرقابة والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من أجل جمع التبرعات، لم يرد سوى تبرع واحد، قدره 30 000 دولار، للسنة المالية 2022، ويتضاءل احتمال التعهد بتقديم المزيد من التبرعات. ونتيجة لذلك، لن تتوفر للمحكمة أموال كافية من التبرعات تمكّنها من مواصلة عملياتها في عام 2022، في حين تبلغ احتياجات المحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 2 949 300 دولار.

6 - وبناء عليه، أبلغ الأمين العام، في رسالة مؤرخة 10 آب/أغسطس 2021 (S/2021/737)، رئيس مجلس الأمن أنه لن تتوفر لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية تبرعات كافية لتستمر في عملها بعد

عام 2021. وأعرب عن اعتزله الاقتراح على الجمعية العامة إتاحة تكاليف المحكمة لعام 2022 من خلال إعانة مالية في إطار الميزانية البرنامجية المقدّرة، كتدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة، ومواصلة السعي إلى تحصيل تبرعات إضافية للمحكمة.

7 - وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رده المؤرخ 18 آب/أغسطس 2021 (S/2021/738) بأن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بالنية المعبر عنها في رسالته، على أساس أن الإعانة المطلوبة ستستدّ لاحقاً من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، وأن الطابع الطوعي لترتيبات تمويل المحكمة لن يتغير.

ثانياً - الخلفية التاريخية

8 - أنشئت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بموجب الاتفاق المبرم في آب/أغسطس 2010، بموافقة مجلس الأمن، بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. وتتمثل ولاية المحكمة في أداء المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وقد أنشئت هذه المحكمة بموجب اتفاق أبرم في عام 2002 عملاً بقرار مجلس الأمن 1315 (2000)، الذي أناط فيه المجلس بالأمين العام مهمة التفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة يكون هدفها الأساسي محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتبكة ضمن أراضي سيراليون. وأصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون لوائح اتهام في حق 13 فرداً. وتوفي ثلاثة أشخاص من المتهمين ولا يزال أحدهم طليقاً. وأدين التسعة الآخرون، ومنهم تشارلز غانكاي تابلور، رئيس ليبيريا السابق، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 15 و 52 سنة.

9 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2013، أُغلقت المحكمة الخاصة لسيراليون بعد إنجاز ولايتها، ونقلت مهامها المتبقية إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ومن جملة هذه المهام الجارية ما يلي: الإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة وبالبراءة؛ وإجراء الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وتعهّد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحفوظات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية نفسها وحفظها وإدارتها؛ وتلبية الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للاطلاع على الأدلة، والرّد على مطالبات الحصول على تعويض؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته عن طريق رصد الدعاوى المعروضة على المحاكم الوطنية. وإضافة إلى ذلك، للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية سلطة محاكمة الشخص الهارب الأخير، جوني بول كوروما، إذا كان لا يزال حياً وإذا لم تُحلّ قضيته إلى إحدى المحاكم الوطنية المختصة.

10 - وبدأت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مزاوله أعمالها في 1 كانون الثاني/يناير 2014. ولها مقعد مؤقت في لاهاي، بهولندا، ومكتب فرعي في فريتاون لحماية الشهود وموازرتهم وتتسيق مسائل الدفاع. ووفقاً للمادة 6 من الاتفاق المبرم بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، سيظل الترتيب الحالي المتعلق بمكان المحكمة ساري المفعول إلى أن تتفق الأمم المتحدة وحكومة سيراليون على خلاف ذلك.

ثالثاً - التقدم المحرز حتى الآن

ألف - هيكل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ونظمها

إعادة تعيين رئيسة القلم

11 - انتهت فترة ولاية رئيسة القلم، بينتا منساراي، ومدتها ثلاث سنوات، في أيلول/سبتمبر 2020. وبعد التشاور مع رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، أعاد الأمين العام تعيين رئيسة القلم لمدة ثلاث سنوات.

قائمة القضاة

12 - توفي القاضي جون بانكول طومسون في فريتاون في أيار/مايو 2021. وكانت حكومة سيراليون قد عينت القاضي طومسون قاضياً في المحكمة الخاصة لسيراليون في عام 2002. وكان قد أدى اليمين بصفته قاضياً في قائمة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2013، وظل اسمه مدرجاً في القائمة إلى أن وافته المنية. وشارك القاضي طومسون في هيئة القضاة خلال إجراءات محاكمة قادة الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني. واستقالت القاضية مياتا ماريا سامبا، التي كانت قد عينتها حكومة سيراليون في قائمة قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2019، اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2021 لكي تتولى مهامها كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية. ومن المتوقع أن تعين الحكومة قاضيين بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021 ليحلا محل القاضيين طومسون وسامبا.

13 - ومدد قضاة المحكمة فترة ولاية رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ونائبه، ومدتها سنتان، في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى غاية كانون الأول/ديسمبر 2021 أو إلى أن يتحسن الوضع فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بما يتيح للقضاة الاجتماع بالحضور الشخصي لانتخاب رئيس جديد، عملاً بالمادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة.

14 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغ موظف الاتصال التابع لدائرة الإصلاحات الرواندية بالمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية رئيسة القلم بأنه قد تم اعتماد التعديلات المقترحة إدخالها على القواعد والأنظمة التي أعدها المفوض العام لدائرة الإصلاحات الرواندية فيما يتعلق بالضوابط والجزاءات التي تنطبق على تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين في المحكمة الخاصة في رواندا. وكانت التعديلات المقترحة قد صيغت استناداً إلى تحليل أجراه مكتب رئيسة قلم المحكمة للثغرات في الأجزاء ذات الصلة من تلك القواعد والأنظمة، بالتشاور مع وكيل الدفاع الرئيسي. وكان تحليل الثغرات قد أجري استناداً إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

15 - ومنذ عام 2014، ظل اتفاق الدولة المضيفة المؤقت للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في هولندا سارياً. ولا يزال استعراض ذلك الاتفاق جارياً. وقد قدم قلم المحكمة آخر تعليقاته إلى وزارة الخارجية الهولندية في كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي وقت لاحق، أصدرت السلطات الهولندية سلسلة من المذكرات الشفوية موجهة إلى المحاكم الدولية الموجودة في لاهاي بشأن مسائل مختلفة ذات صلة بالاستعراض، مثل الضرائب، لما قد يكون لها من أثر على بعض أحكام الاتفاق. وتتعاون المحكمة مع منظمات دولية أخرى في لاهاي، بما في ذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة الجنائية الدولية، لمعالجة المسائل التي أثرت في إحدى المذكرات الشفوية المتعلقة بمسؤولية

محامي الدفاع عن ضرائب الدخل في هولندا. وعند الانتهاء من عملية الاستعراض، سيحل اتفاق الدولة المضيفة المنقّح محل الاتفاق المؤقت المعمول به حالياً.

باء - أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

16 - تواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بالمهام المتبقية الجارية للمحكمة الخاصة لسيراليون، التي تأثر بعضها من جراء جائحة كوفيد-19. وتشمل المهام الجارية حماية الشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام ورصد الإفراج المبكر المشروط والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية، وإدارة المحفوظات وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، من وقت لآخر، إجراءات قضائية وإدارية مخصصة. وتقدم الفروع التالية لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وأثر الجائحة.

1 - حماية الشهود والضحايا

17 - عملاً بالمادة 18 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، يواصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا الرصد والدعم الفعالين لـ 72 شاهداً في سيراليون، علاوة على الشهود الموجودين خارج سيراليون، ويحتفظ بمعلومات مستكملة عن الشهود عن طريق الاتصال بهم بصورة منتظمة. ويواصل المكتب باستمرار تنفيذ تدابير وقائية، من قبيل تغيير مكان الإقامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والمساعدة الطبية للشهود الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب اتصالاته مع السلطات والوكالات المختصة التي تقدم الدعم إلى الشهود.

18 - وتواصل المحكمة، في إطار التزامها بتقييم حجم ونطاق وطبيعة مهامها المتبقية المتصلة بالشهود، الاحتفاظ في ملفها الخامل بأسماء 41 شاهداً من ذوي مستويات التهديد المنخفضة وأسماء 72 شاهداً في ملفها النشط. ولم يبادر قلم المحكمة إلى الاتصال بالشهود المدرجين في الملف الخامل، الذين لم يتصلوا بدورهم بالمحكمة منذ عام 2020. وسيواصل قلم المحكمة هذا النهج لمدة تتراوح بين سنة وستين قبل أن يتخذ قراراً نهائياً، رهناً بموافقة رئيس المحكمة، بشأن ما إذا كان سيغلق الملف الخامل. ويمكن استعراض هذا النهج تبعاً لعوامل مختلفة، من بينها الأثر المحتمل للحالة السياسية وللجائحة على الشهود في سيراليون وليبيريا وفي بلدان أخرى.

19 - وقد تناول مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا ادعاء الانتقام من جانب مصدر سري. وبالإضافة إلى تقديم الدعم عن طريق الهاتف، سافر أحد موظفي حماية الشهود إلى البلد الذي يقيم فيه المصدر لتقديم الدعم شخصياً لجميع الشهود في ذلك البلد ولمتابعة ادعاء الانتقام. ونُقل الشخص المعني المهدد بصفة مؤقتة إلى بلد مجاور بينما كان التحقيق جارياً في المسألة. ولم يفض التحقيق إلى نتيجة حاسمة، ويقيم الشاهد الآن في مكان آمن.

20 - واتصل بعض الشهود بمكتب حماية ودعم الشهود والضحايا ومكتب المدعي العام لإبلاغهما بالمحاولات التي تبذل لحثهم على التراجع عن شهاداتهم أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من أجل ضمان الإفراج عن بعض الأفراد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عيّن المدعي العام محققاً لإجراء تحقيقات في ادعاءات التلاعب بالشهود، التي يمكن أن ترقى، إذا ما ثبتت صحتها، إلى انتهاك لأحكام القاعدة 77 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وقد انتهى التحقيق الأولي، ويُجري المدعي

العام استعراضاً للنتائج. وكتدبير مؤقت، أصدر المدعي العام بياناً صحفياً للتحذير من مغبة التأثير على الشهود.

21 - وبدأت في شباط/فبراير 2021 أمام محكمة فنلندية محاكمة جبريل ماساكوي، وهو مواطن سيراليوني وشاهد مطلع سابق في المحكمة الخاصة لسيراليون، بتهمة قتل مدنيين وارتياب جرائم حرب خطيرة وجرائم خطيرة ضد الإنسانية وقعت في ليبيريا في الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. وأدلى السيد ماساكوي بشهادته أمام المحكمة الخاصة في محاكمة المجلس الثوري للقوات المسلحة في عام 2005. وانتقلت المحكمة الفنلندية إلى مونروفا واستمعت إلى شهود في الفترة من أواخر شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل. وبعد أن انعقدت هيئة المحكمة الفنلندية في مونروفا، انتقلت إلى فريتاون في أيار/مايو واستمعت إلى شهود هنالك قبل أن تعود إلى فنلندا، حيث استأنفت جلساتها في نهاية أيار/مايو. ونظراً لأهمية قضية ماساكوي، دأبت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على رصد المحاكمة في مختلف مزار المحكمة الفنلندية لمعرفة الآثار التي قد تترتب عليها، إن وجدت، على سير أعمالها.

22 - وفي تموز/يوليه 2021، أعلن رئيس سيراليون حالة طوارئ صحية عامة لمدة شهر واحد للتصدي للموجة الثالثة من جائحة كوفيد-19. ويواصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا، على غرار ما قام به أثناء الموجتين الأولى والثانية من الجائحة، تقديم مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالصحة العامة ومعلومات عن الجائحة إلى الشهود والضحايا المشمولين بالحماية، وتقديم المشورة بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها في حالة الإصابة بالعدوى، استناداً إلى المبادئ التوجيهية للصحة العامة.

2 - الإجراءات القضائية والإدارية

23 - تواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اتخاذ إجراءات قضائية وإدارية شتى، من بينها النظر في طلبات الإفراج المبكر المشروط.

24 - ولا يزال السيد كوروما، وهو شخص أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون بحقه لائحة اتهام، طليقاً ولا يزال وضعه مجهولاً. وبينما تشير إفادة أدلي بها أثناء المحاكمة إلى أنه قد يكون متوفياً، راجت في عامي 2017 و 2018 شائعات بين حين وآخر مفادها أنه قد لا يزال على قيد الحياة. إلا أنه لم يتم التثبت من صحة أي من تلك الشائعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعاد المدعي العام تقديم طلبه إلى المدعية العامة ووزيرة العدل في سيراليون المعينة حديثاً حيث التمس مساعدة الحكومة في تأكيد أو دحض الشائعات المتعلقة بالسيد كوروما.

25 - ولا يزال من المتوقع أن يتخذ أحد سجناء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية خطوات لالتماس إعادة النظر في الحكم الصادر في حقه وفقاً للمادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة. ولم يقدم طلب المساعدة في تيسير تقديم طلب للقيام بإجراءات إعادة النظر كان مكتب الدفاع يتوقع إيداعه في عام 2020، ولا يوجد حالياً ما يشير إلى موعد تقديم الطلب. ويجوز تقديم طلب إعادة النظر عملاً بالمادة 22 التي تنص على أنه إذا اكتُشفت واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت النظر في الدعوى المعروضة على المحكمة الخاصة أو الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وربما كانت عاملاً حاسماً في التوصل إلى القرار، يجوز للشخص المدان أو للمدعي العام أن يقدم طلباً لإعادة النظر في الحكم.

26 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قامت رئيسة القلم ووكيل الدفاع الرئيسي وسلطات السجون الرواندية بتنسيق عملية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق في الشكاوى المقدمة من السجناء. واعتمد رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية التوصيات في قراره الصادر في 7 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن الشكاوى. وتشمل التوصيات تقديم خدمات المحامين المناوبين لزيادة تثقيف السجناء بشأن السلطة القانونية للمحكمة وشخصيتها القانونية المستقلة؛ وتقديم المزيد من خدمات المحامين المناوبين وتدريب في مجال التنوع الثقافي لتعزيز فهم السجناء للقانون الرواندي ذي الصلة واحترامهم له؛ وإعطاء السجناء حسا يتيح لهم إدراك الحساسيات الثقافية للمكان الذي يقضون فيه عقوباتهم ومعرفة ما هو متوقع منهم. وفي كانون الثاني/يناير 2021، قدم وكيل الدفاع الرئيسي تقريره إلى الرئيس عن تدريب السجناء.

27 - وفيما يتعلق بالإفراج المبكر المشروط، قام مكتب الدفاع وسلطات السجون الرواندية، بالتنسيق مع مكتب رئيسة القلم، بتدريب أوغسطين غباو عملا بأحكام الفقرتين 82 و 83 من قرار رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2020. وفي القرار، وافق الرئيس على طلب السيد غباو بالإفراج المبكر المشروط، رهنا بفترة سجن أخرى مدتها ثلاثة أشهر للخضوع لتدريب محدد الغرض منها تعزيز فهمه للضرر الذي ألحقه بضحايا جرائمه وقبوله للمسؤولية عن تلك الجرائم، وتعزيز فهمه وقبوله للشروط المفروضة عليه. وقد جرى التدريب في الفترة من 10 أيلول/سبتمبر إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأجرى مكتب الدفاع التدريب عن طريق التداول بالفيديو من فريتاون، بينما شاركت سلطات السجون الرواندية والسجناء في هذا التدريب بالحضور الشخصي في مرفق السجن. وشمل التدريب مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والتزامات الشخص المدان بموجب التوجيه الإجرائي للإفراج المبكر المشروط عن الأشخاص الذين أدانته المحكمة الخاصة لسيراليون، وقرار الرئيس المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2020.

28 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدّم وكيل الدفاع الرئيسي وسلطات السجون الرواندية تقريرهما إلى رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بشأن هذا التدريب. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرت رئيسة القلم مقابلة مع السيد غباو لمدة 40 دقيقة عن طريق التداول بالفيديو لتحديد مدى فهمه للتدريب الذي خضع له. وفي فريتاون، كان وكيل الدفاع الرئيسي ومساعداه حاضرين بصفة مراقب، وفي رواندا، حضر مدير سجن مبانغا أيضا بصفة مراقب للمقابلة.

29 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت رئيسة القلم مذكرة داخلية إلى رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تشهد فيها بأن السيد غباو قد أكمل تدريبه بنجاح. وعملا بالفقرة 83 من قرار الرئيس المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر، قدمت رئيسة القلم أيضا إلى الرئيس وثيقة كاملة ومفصلة تتضمن نظاما قويا للرصد تضعه سلطة الرصد لضمان امتثال السيد غباو لشروط الإفراج المبكر المشروط عنه، وذلك بغرض الموافقة عليها. وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس أمرا بالإشراف والنقل من أجل نقل السيد غباو من سجن مبانغا في رواندا إلى سيراليون. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، جرى نقله إلى مجتمعه المحلي في بلاما، حيث بدأ يقضي ما تبقى من عقوبته البالغة 25 سنة في ظل شروط صارمة ومراقبة دقيقة حتى عام 2028. وكان السيد غباو قد قضى بالفعل ثلثي مدة عقوبته في السجن. وهو ثالث شخص أدين في المحكمة الخاصة، لكنه أول من مُنح إفراجا مبكرا مشروطا من بين أعضاء جماعة الجبهة المتحدة الثورية المتمردة.

30 - وأصدر رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية توجيهها عملا بالفقرة 5 من المادة 2 من التوجيه الإجرائي المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2015 والمتعلق بالإجراء الواجب اتخاذه عقب تلقي طلب بالاستماع

إلى أقوال شخص محتجز لدى محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في مسألة تقديم طلب إلى أي هيئة من هيئات الادعاء الوطنية للاستماع إلى أقوال خمسة من سجناء المحكمة في رواندا. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت رئيسة القلم مذكرتين داخليتين بلغت فيهما الرئيس برفض أحد المدانين إجراء مقابلة معه وموافقة مدان آخر على إجراء تلك المقابلة. ولم يستجب ثلاثة من السجناء لذلك الطلب. وإذ نظر الرئيس في الطلب المتعلق بالأشخاص المدانين الذين أعربوا عن موافقتهم، أصدر توجيهاته بتقديم مذكرات من جانب المدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي والمحامي المعين للدفاع عن الشخص المدان بدون مقابل ورئيسة القلم في 27 كانون الثاني/يناير 2021. وفي 1 شباط/فبراير 2021، أخطرت رئيسة القلم الرئيس بسحب طلب هيئة الادعاء الوطنية فيما يتعلق بالشخص المدان الذي أعرب عن موافقته.

31 - وفي كانون الثاني/يناير 2021، عين رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية القاضي أوسين سيسي، وهو قاض في المحكمة العليا لسيراليون، لإجراء تحقيق في ادعاء قدمه أحد المدانين في رواندا، وهو إبراهيم بازي كامارا، ضد رئيسة قلم المحكمة الخاصة في شريط فيديو تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تم تعيين القاضي سيسي بسبب تلقي رسالة من رئيسة القلم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أطلعت فيها الرئيس على مضمون شريط الفيديو. وادعى السيد كامارا في شريط الفيديو أنه بدلا من منحه ونزلاء السجن الآخرين الأموال المخصصة للزيارات الأسرية التي لم تقع في عام 2014 بسبب وباء مرض فيروس الإيبولا، قامت رئيسة القلم باختلاس الأموال. وأنكرت رئيسة القلم، في رسالتها إلى رئيس المحكمة، هذه الادعاءات وعزت شريط الفيديو إلى محاولة لتشويه سمعتها والانتقام منها بسبب أدائها لواجباتها الرسمية. وقدم القاضي سيسي تقريره عن التحقيق إلى الرئيس في 19 آذار/مارس 2021. واعتمد الرئيس نتائج التحقيق وأبدى رأيه في 11 أيار/مايو، مشيرا إلى أنه لا يجد أي أساس لأي من الادعاءات التي بثها السيد كامارا على وسائل التواصل الاجتماعي. وأشار أيضا إلى أنه سيصدر توجيهات أخرى بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمها القاضي سيسي. وفي 21 تموز/يوليه، كتب الرئيس إلى وزارة العدل الرواندية وطلب إلى سلطات السجن إجراء تحقيق في حيازة الهاتف الذكي الذي استخدمه السيد كامارا في تسجيل ادعاءاته الموجهة ضد رئيسة القلم بالفيديو. وطلب الرئيس أيضا مساعدة سلطات السجن الرواندية لتيسير تنفيذ أمره التوجيهي الموجه إلى السيد كامارا والذي يقضي بأن يسجل بالفيديو تعقبا يتراجع فيه عن تلك الادعاءات وأن يعتذر عن سلوكه. واتخذت سلطات السجن الرواندية خطوات للتحقيق في حيازة الهواتف الذكية، التي يستخدمها السجناء في تسجيل الرسائل على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنها يسّرت التسجيل بالفيديو الذي أمر الرئيس بإجرائه. وينظر الرئيس حاليا في التقارير.

3 - الإشراف على تنفيذ الأحكام

32 - تتولى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، عملاً بالمادة 23 من نظامها الأساسي، مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة لسيراليون. وتحتجز المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية حاليا خمسة سجناء: أحدهم، وهو السيد تايلور، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأربعة في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي اثنان من المدانين ما تبقى من مدة عقوبتهما بموجب برنامج الإفراج المبكر المشروط للمحكمة في سيراليون.

- 33 - وبواصل مكتب رئيسة القلم ومكتب الدفاع إقامة اتصالات وثيقة مع السلطات في المملكة المتحدة ورواندا وسيراليون فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة في حق سجناء المحكمة الخاصة لسيراليون، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزيارات الأسرية، وظروف الاحتجاز، وتقديم المساعدة القضائية.
- 34 - وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تتم زيارات الأسر للسجناء في عام 2020، ولن تتم في عام 2021. ولم تقم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بزيارتها السنوية إلى الدول القائمة بالإفراج في عام 2021. ومن غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا كانت السلطتان القائمتان بالتفتيش، وهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، ستقومان كل من جهتها بزيارتها السنوية إلى سجن مبانغا والمملكة المتحدة في عام 2021.
- 35 - ودأب كل من رئيسة قلم المحكمة ومستشار السجون في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ووكيل الدفاع الرئيسي على إجراء مشاورات عن كثب مع سلطات السجون في رواندا والمملكة المتحدة بشأن التدابير التي اتخذتها لمواجهة جائحة كوفيد-19 وللحصول على معلومات بشأن رفاة سجناء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ولا سيما أثناء الجائحة.
- 36 - وفي آذار/مارس 2021، اكتشفت حالات إصابة بكوفيد-19 في صفوف بعض السجناء في الجناح G من سجن مبانغا. ولم تكتشف أي حالات إصابة بكوفيد-19 في الجناح D الذي يضم سجناء المحكمة. وما زالت سلطات السجن تتوخى اليقظة وتتخذ جميع الخطوات اللازمة لاحتواء انتشار الفيروس من خلال توفير معدات واقية إضافية لجميع السجناء.
- 37 - وبواصل أليو كونديوا والسيد غباو قضاء ما تبقى من مدة عقوبتهما في ظل الإفراج المبكر المشروط في مجتمعهما المحليين في بو وبلاما، على التوالي، تحت إشراف سلطة الرصد والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وسيواصل السيد كونديوا قضاء مدة عقوبته حتى عام 2023، والسيد غباو حتى عام 2028. وبواصل مكتب الدفاع، بالتنسيق مع مكتب رئيسة القلم، الاستجابة لطلبات محددة من جانب الأشخاص المدانين، ويقدم بشكل دوري معلومات مستكملة عن مدى امتثالهم لشروط الإفراج عنهم. وأجرى مكتب الدفاع ومكتب رئيسة القلم عمليتي تفتيش عشوائيتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021 لرصد وتأكد امتثال الشخصين المدانين لشروط الإفراج المبكر المشروط على النحو الذي فرضه رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وكانت نتائج الزيارتين مرضية.
- 38 - وعملا بالأمر التوجيهي الصادر عن رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والوارد في قراره المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2020، أجرت المحكمة تدريبا للشرطة والمجتمع المدني بشأن برامج المحكمة المتعلقة بالإفراج المبكر المشروط وحماية ودعم الضحايا والشهود في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد نُفذ التدريب في إطار مشروع خاص استمر لمدة 28 يوما بالتعاون مع المجتمع المدني في كينيا وبلاما وبو وفي بضعة مواقع أخرى. ونُظمت أيضا مناقشات إذاعية للوصول إلى جمهور أوسع في المناطق الشرقية والجنوبية من سيراليون، لتصحيح معلومات مضللة نشرها سجناء المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية في رواندا، مفادها أن حكومة سيراليون، وليس المحكمة، بتت في الموافقة على طلبات الإفراج المبكر المشروط، بما في ذلك طلب السيد غباو، على أساس المحسوبة.

4 - تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وتعاون الدول

39 - واصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تلقي طلبات المساعدة من السلطات الوطنية والاستجابة لها. وقد تلقت المحكمة منذ إنشائها ما لا يقل عن 55 طلباً من هذا القبيل، منها 16 طلباً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي حين أن عدداً قليلاً منها لا يزال قيد النظر، فقد رد قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب الدفاع رداً كاملاً على العديد منها. وتتعلق الطلبات بالحصول على معلومات عن أفراد متهمين بالتورط في جرائم متصلة بالحرب خلال النزاعين اللذين دارت رحاهما في سيراليون و/أو ليبيريا، ويحاكمون أو يقيمون الآن في مناطق تخضع لولاية السلطة مقدّمة الطلب، بعد تقديم طلب للجوء أو للحصول على وضع قانوني آخر. وتسلط الفقرة 30 أعلاه الضوء على بعض من المساعدة المقدمة إلى السلطات الوطنية.

40 - وبناءً على طلب من إحدى الدول بإجراء مقابلة مع شاهد منحه المحكمة الخاصة لسيراليون الحماية فيما يتعلق بقضية جارية في إطار الإقليم الخاضع لولاية للدولة الطالبة، أحالت رئيسة قلم المحكمة والمدعي العام في 9 شباط/فبراير 2021 رسالة إلى الدولة الطالبة تورد موقف المحكمة فيما يتعلق بالطلب. وتشاروت المحكمة مع الدولة المضيفة للشاهد والشاهد نفسه بشأن الطلب والآثار القانونية لأي قرار قد يتخذه الشاهد استجابة للطلب. وقرر الشاهد عدم التعاون مع الدولة الطالبة.

41 - وما فتئت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تتصل بصورة دورية وتتعاون مع دولة طلبت إجراء تقييم للسلامة عند العودة وتقييم للتهديدات التي قد يتعرض لها أحد شهودها المنقولين وأسرته في عامي 2019 و 2020.

5 - تعهد المحفوظات وإدارة المحكمة

42 - لا يزال تعهد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية جارياً. ولا تزال وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية في لاهاي تتعهد المحفوظات الأصلية. وقد واصل موظفو المحفوظات عملهم من أجل إتمام عملية حفظ جميع وثائق وبيانات المحكمة الخاصة لسيراليون. وتشغل المحفوظات المادية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ما يقرب من 600 متر خطي من السجلات الورقية، وتشغل المحفوظات الرقمية حيزاً إلكترونياً قدره نحو 13,4 تيرابايت. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل التسجيلات السمعية البصرية الأصلية لجميع الإجراءات القضائية، المخزنة في وكالة المحفوظات الوطنية، حيزاً إلكترونياً يناهز 150 تيرابايت.

43 - وظّلت الجائحة تُبطئ عمل موظفي المحفوظات الذين يواصلون العمل بالحضور إلى المكتب وفق جدول زمني للتأويب. ويجري تنفيذ تدابير للتخفيف من تعشي الجائحة، من قبيل التباعد البدني واعتماد ساعات العمل المرنة والالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية للصحة العامة، من أجل ضمان رفاة الموظفين والنهوض بمهام المحفوظات. ورغم التحديات المتصلة بالجائحة، أحرز تقدم كبير في هذا المجال. وواصل موظفو المحفوظات في مكتب المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي إيلاء الأولوية لاستعراض السجلات القضائية لأجهزة المحكمة، عملاً بقرار الجمعية العامة 279/73 ألف. وقد اكتمل الاستعراض النهائي لفهرس المحفوظات الشامل للسجلات القضائية. وفي نيسان/أبريل 2021، اكتملت عمليات المراجعة والرقمنة والتحميل لقاعدة بيانات إدارة معلومات السجلات الكلية وأنجز تعزيز البيانات الوصفية لجميع السجلات القضائية للمحكمة الخاصة لسيراليون. ويمثل ذلك تأخيراً لمدة سنة واحدة نتيجة

للقيد التي فرضتها الجائحة وتأخيرا لا مفر منه تفرضه طبيعة السجلات التي يتعين استعراضها وحجم هذه السجلات. وقد بدأ استعراض السجلات الإدارية والقانونية لمكتب رئيسة القلم في أيار/مايو 2021. وقد تم تعليق مراجعة تلك السجلات في عام 2019 لتحديد أولويات مراجعة السجلات القضائية عملا بالقرار 279/73 ألف. وتوقع موظفو المحفوظات أن يستغرق إنجاز استعراض السجلات الإدارية أكثر من عام.

44 - ولم يبدأ بعد الحفظ الرقمي للمواد السمعية البصرية للمحكمة على نطاق محدود وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، الذي كان من المتوقع أن يبدأ في عام 2020. وهذه المواد السمعية البصرية مخزنة في لاهاي على أجهزة قد تشارف على نهاية عمرها. ويعزى تأخير المشروع إلى الجائحة وإيلاء الأولوية ولإتمام استعراض السجلات القضائية.

45 - وبموجب الفقرة 2 من المادة 7 من الاتفاق بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ينبغي إتاحة محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون، بنسختها الإلكترونية والمطبوعة، للجمهور في سيراليون من أجل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة والترويج له. وفي فريتاون، اكتمل استتساخ المحفوظات العامة. وبدأ حفظ المحفوظات وإعادة تنظيمها وتصنيفها وتوضيها في حزيران/يونيه 2021، في إطار مشروع خاص يُتوقع أن يكتمل بحلول آذار/مارس 2022. وفي إطار هذا المشروع، تلقت المحكمة 247 639 دولارا كنديا للحفاظ على إرث المحكمة الخاصة وتعزيزه، بهدف ضمان إمكانية إطلاع الجمهور على المحفوظات العامة بقدر أكبر، من بين جملة أمور أخرى. وتشمل الأنشطة الإضافية المتصلة بهذا المشروع إنشاء محطات عمل في متحف السلام في سيراليون، الذي يضم المحفوظات، والقيام بأنشطة توعية للمضي في تعزيز إمكانية إطلاع الجمهور على المحفوظات.

6 - الإرث والتوعية

46 - يمثل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون عنصرا مهما من عمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي تسعى أيضا إلى المساهمة في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يواصل قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية المشاركة في الأنشطة الخارجية الرامية إلى الترويج لإرث المحكمة الخاصة لسيراليون وإبراز دور المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي كان بعضها أيضا فرصا هامة لجمع الأموال. ويقوم القضاة بذلك دون أن تتكبد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة.

47 - ومنذ أيلول/سبتمبر 2020، اضطلع قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وغيرهم من الموظفين بعدة أنشطة توعوية، تشمل ما يلي:

(أ) في أيلول/سبتمبر 2020، نُشر كتاب بعنوان *Identity and Diversity on the*

International Bench: Who is the Judge?، حررته فريا باينتز، أستاذة القانون الدولي العام في مركز PluriCourts، بجامعة أوسلو. وكتبت القاضية تيريزا دوهرتي فصلا في الكتاب ركز على مساهمة القاضيات والمدعيات العامات في تطوير القانون الجنائي الدولي. ولاحظت القاضية دوهرتي أنه، على غرار المحاكم الوطنية، لم يعين سوى عدد قليل من القاضيات في أولى المحاكم الجنائية الدولية. وقد أدى تعيين القاضيات في المحكمة الخاصة لسيراليون وغيرها من المحاكم الدولية المخصصة إلى إسهام هؤلاء القاضيات بنشاط في تطوير القانون الجنائي الدولي، كما يظهر في اجتهادات هذه المحاكم. ولاحظت القاضية دوهرتي أيضا أنه بتعيين محققات ومدعيات عامات، ازداد عدد القضايا المرفوعة في جرائم العنف

الجنسي المعروضة أمام المحاكم. وهذا أمر مهم لأنه طوّر تدريجياً مجالاً في القانون لم يكن قد تطوّر حتى ذلك الحين، أو كانت المحاكم الدولية قد بتت فيه بطريقة محدودة جداً؛

(ب) وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نشر كتاب بعنوان *Intersections of Law and Culture at the International Criminal Court*، كتبت القاضية دوهرتي تمهيدا له. والكتاب خلاصة وافية لأعمال كتّاب مختلفين عن تأثير الثقافة على المحكمة الجنائية الدولية. وشدّدت القاضية دوهرتي على تنوع العادات والمعايير الثقافية التي قد تؤثر في الشهود الذين يدلون بشهاداتهم وكيف يجب أن يكون القضاة على دراية بتلك العادات والمعايير عند تقييمهم للأدلة. وأوضحت أن هذه المسائل قد لا تنشأ في المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل إنها نشأت، من خلال تجربتها، في كل من المحكمة الخاصة لسيراليون والمحاكم الوطنية على حد سواء؛

(ج) وشاركت رئيسة قلم المحكمة ووكيل الدفاع الرئيسي والمستشار القانوني لهيئة الادعاء/الموظف المعني بالأدلة وكبير الموظفين القانونيين في ندوة افتتاحية وإطلاق كتاب عن إرث المحكمة الخاصة لسيراليون. ونظّم الندوة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020 مركز القانون والسياسات الدولية في أفريقيا المنشأ حديثاً في فريتاون. وكان الغرض من الندوة هو دراسة ما إذا كانت المحكمة الخاصة قد تركت إرثاً قانونياً للاجتهاد القضائي والممارسة في مجال القانون الجنائي الدولي الناشئ الذي لا يزال غير مستقر. وقد جمعت الندوة محامين وأكاديميين وناشطين من المجتمع المدني لمناقشة مختلف جوانب إرث المحكمة الخاصة. وأدلت رئيسة القلم ببيان مقتضب باسم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أكدت فيه أهمية هذا الحوار في توطيد السلام. وشارك وكيل الدفاع الرئيسي والمستشار القانوني لهيئة الادعاء/الموظف المعني بالأدلة وكبير الموظفين القانونيين في مناقشات المائدة المستديرة وقدموا عروضاً عن مختلف جوانب الإرث القانوني للمحكمة الخاصة لسيراليون؛

(د) شارك كبير الموظفين القانونيين وطلاب من قسم دراسات السلام والنزاع في كلية فوراه باي، بجامعة سيراليون، في حوار مع الشباب عن السلام والتسامح في إطار حوار نظّمته المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لاستكشاف دور متحف السلام في سيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في تعزيز التسامح والسلام في سيراليون؛

(هـ) من أجل إبراز عمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، حضرت رئيسة قلم المحكمة عبر الإنترنت المناسبة التذكارية التي نظّمتها محكمة العدل الدولية للاحتفال بالذكرى المئوية لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدالة الدولية، الذي عقد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 في قصر السلام في لاهاي؛

(و) في شباط/فبراير 2021، شاركت القاضية ريناتي فينتر في حلقة نقاش افتراضية نظّمتها جامعة بالانسكي، أولوموتس، تشيكيا، بشأن مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في تطوير وإنفاذ القانون الدولي الإنساني. ودارت مداخلتها حول الأطفال في حالات الحرب، مع الإشارة تحديداً إلى المحكمة الخاصة لسيراليون واتفاقية حقوق الطفل؛

(ز) في آذار/مارس 2021، شاركت القاضية فينتر في حلقة نقاش بشأن أخذ النساء في الحسبان، نظمها برنامج المرأة والسلام والأمن التابع للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية. وسلّطت الضوء على تجاربها مع المحكمة الخاصة لسيراليون في التصدي للجرائم الجنسانية؛

(ح) حضرت رئيسة القلم، بدعوة من الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ، مناسبة خاصة عُقدت عبر الإنترنت لتكريم بنجامين فيرينتس في عيد ميلاده الأول بعد المائة في 11 آذار/مارس 2021. والسيد فيرينتس هو آخر مدع عام حي لمحاكمات نورمبرغ وأحد كبار المحامين والخبراء في القانون الجنائي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. والمحكمة الخاصة لسيراليون هي أول محكمة جنائية دولية تتجح في تقديم رئيس دولة إلى العدالة منذ محاكمات نورمبرغ؛

(ط) أحييت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الذكرى السنوية الثلاثين للحرب الأهلية في سيراليون. وقد جرت هذه المناسبة في متحف السلام في سيراليون، وشارك فيها متحدثون من لجنة حقوق الإنسان في سيراليون واللجنة الوطنية للديمقراطية والشرطة السيراليونية. وجمعت منظمات المجتمع المدني والضحايا والمقاتلين السابقين وممثلي الشرطة السيراليونية والجيش ودائرة السجون وطلاب من سبع مدارس ثانوية في فريتاون وواترلو الريفية. وحضر المناسبة أيضا مجموعات من الشباب المهمشين من المناطق الريفية والحضرية الغربية. وكانت المناسبة فرصة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية للترويج لإرث المحكمة الخاصة لسيراليون والعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛

(ي) عقدت رئيسة قلم المحكمة عدة اجتماعات مع منطمتين شعبيتين نسائيتين في سيراليون تتعاونان مع المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في تنفيذ أنشطة توعية جنسانية في مجتمعات محلية معينة في سيراليون، من أجل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، المذكور أعلاه، وتعزيزه؛

(ك) عقدت رئيسة قلم المحكمة اجتماعات تشاورية مع اتحاد يضم 77 منظمة من منظمات المجتمع المدني في سيراليون، من بينها أفراد من المجتمع المحلي وراكبي الدراجات النارية وطلاب الجامعات ومنظمات الشباب، من بين مجموعات أخرى. واستشير الاتحاد من أجل التماس الآراء والمساهمات فيما يتعلق بالعمل الجاري في الحديقة التذكارية، فضلا عن أنشطة التوعية التي تقوم بها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بشأن الإفراج المشروط. والتقت رئيسة القلم أيضا برئيس المحكمة، ورئيس قضاة سيراليون وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة المطلعين على الحرب وما جرى خلالها والذين يمكنهم تقديم الآراء النابعة من خبرتهم بشأن تطوير مشروع الحديقة التذكارية؛

(ل) في نيسان/أبريل 2021، ألقت القاضية دوهرتي كلمة رئيسية خلال ندوة عُقدت عبر الإنترنت استمرت يومين نظمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكتب البرنامج في بيشكيك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن موضوع إنشاء رابطات للقاضيات في وسط آسيا. وكان من بين المشاركين في هذا الحدث قاضيات وأشخاص آخرون من تركمانستان وقيرغيزستان ودول أخرى في وسط آسيا. واستندت القاضية دوهرتي إلى التطورات في القانون الدولي التي قادتتها المحكمة الخاصة لسيراليون؛

(م) في حزيران/يونيه 2021، شاركت القاضية فينتر في حوار رفيع المستوى عُقد على الإنترنت عن عمل الأطفال، بما في ذلك الأطفال الجنود. واختتمت أيضا مشروع الإصلاح القضائي، EU4Justice، في جورجيا، الذي قادته لمدة 10 سنوات باسم الاتحاد الأوروبي. ورعى الاتحاد الأوروبي مشروع الإصلاح القضائي بهدف مساعدة جورجيا على مواءمة نظامها القضائي مع معايير الاتحاد الأوروبي. وعملت القاضية فينتر عن كثب مع المحكمة الدستورية والمحكمة العليا واللجنة القانونية للبرلمان والمدرسة العليا للعدل ومجلس القضاء الأعلى في جورجيا بشأن مشاريع الإصلاح القضائي، بما يشمل

صياغة القوانين. وفي مجال إقامة العدل، أمنت القاضية فينتر خبرة رؤساء القلم السابقين والحاليين وغيرهم من أجهزة المحاكم الدولية لاستعراض وتحديد الثغرات في إقامة العدل وتقديم التوصيات بهذا الشأن؛

(ن) انتهت فترة عمل القاضية فينتر كنائبة لرئيس لجنة حقوق الطفل في حزيران/يونيه 2021. وخلال عام 2021، شاركت القاضية فينتر، معتمدة على خبرتها في المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في مناقشات جرت عبر الإنترنت تناولت قضايا من قبيل الاتجار بالأشخاص، وزواج الأطفال، بما في ذلك في حالات الحرب، وحماية النساء والفتيات؛

(س) مثلت رئيسة قلم المحكمة وكبير الموظفين القانونيين المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في حوار عقد في فريتاون على مدى يومين بشأن إرث العدالة الانتقالية في سيراليون. ونظمت الحوار منظمة Campaign for Good Governance (الحملة من أجل الحكم الرشيد) بدعم من Africa Transitional Justice Legacy Fund (صندوق أفريقيا لإرث العدالة الانتقالية). وقدمت رئيسة قلم المحكمة ملاحظات خلال الجلسة الافتتاحية، بينما شارك كبير الموظفين القانونيين في حلقة نقاش بشأن موضوع "إرث المحكمة الخاصة لسيراليون ومساهمتها في النهوض بإقامة العدل في سيراليون".

48 - ونشر، في حزيران/يونيه 2021، التقرير السنوي السابع لرئيس محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، الذي أعد عملاً بالمادة 26 من النظام الأساسي للمحكمة، وهو يغطي عملياتها في عام 2020، وقدم إلى الأمين العام وحكومة سيراليون، في تموز/يوليه 2021. ووُزع أيضاً على البعثات الدبلوماسية في تموز/يوليه.

رابعاً - الحالة المالية الراهنة

49 - يرد في الجدولين 1 و 2 أدناه على التوالي توزيع الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل، وحسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل.

الجدول 1

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31 كانون الثاني/يناير - الاحتياجات						
نفقات عام ميزانية عام - 31 تموز/يوليه كانون الأول/ديسمبر 31 كانون الأول/ديسمبر المقدر لعام						
2020	2021 ^(أ)	2021 الفعلية	2021 المتوقعة	2021 النفقات المقدر	2022 ^(ب)	
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ) = (ج) + (د)	(و)	العنصر
النفقات/الاحتياجات						
174,2	450,7	112,6	56,5	169,1	430,7	1 - الدوائر/القضاة/الأنشطة القضائية
45,6	63,0	4,8	58,2	63,0	63,0	2 - مكتب المدعي العام
2 265,3	2 342,6	1 472,6	851,2	2 323,8	2 455,6	3 - قلم المحكمة
2 485,1	2 856,3	1 590,0	965,9	2 555,9	2 949,3	المجموع الفرعي
الأموال المتاحة						

1 كانون الثاني/يناير - 31 تموز/يوليه 2021 ^(أ) 2020						
نققات عام ميزانية عام - 31 تموز/يوليه كانون الأول/ديسمبر 2021 النفقات الفعلية 2021 النفقات المتوقعة 2021 النفقات المقدرة 2022 ^(ب) - الاحتياجات						
العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ) = (ج) + (د)	(و)
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	75,0		12,4	-	12,4	30,0
الرصيد غير المنفق في العام السابق	-		-	-	-	-
التبرعات المعلنة المرتقبة	-		-	20,0	20,0	-
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	2 410,1		2 537,0	(13,5)	2 523,5	-
المجموع الفرعي	2 485,1		2 549,4	6,5	2 555,9	30,0
الفائض/(العجز)	-		959,4	(959,4)	-	(2 919,3)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2022 البالغة 2 949 300 دولار، التي تتألف من 2 518 600 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) سيظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استوعب في الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية. وسيطلب الإنفاق النهائي وما يتصل به من اعتمادات الميزانية لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2021.

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

1 كانون الثاني/يناير - 31 تموز/يوليه 2021 ^(أ) 2020						
نققات عام ميزانية عام - 31 تموز/يوليه 2021 كانون الأول/ديسمبر 2021 النفقات الفعلية 2021 النفقات المتوقعة 2021 النفقات المقدرة 2022 ^(ب) - الاحتياجات						
وجه الإنفاق	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ) = (ج) + (د)	(و)
النفقات/الاحتياجات						
الوظائف	1 223,5	1 520,6	817,9	552,7	1 370,6	1 604,1
تعويضات القضاة	174,2	149,4	85,6	58,9	144,5	149,4
الاستشاريون والخبراء	25,6	27,6	19,5	8,1	27,6	27,1
السفر	59,2	211,2	129,3	52,3	181,6	208,3
الخدمات التعاقدية	609,1	619,0	357,7	203,2	560,9	650,4
مصروفات التشغيل العامة	370,1	308,5	170,3	80,3	250,6	290,0
اللوازم والمواد	16,0	15,0	9,7	5,4	15,1	15,0
الأثاث والمعدات	7,4	5,0	-	5,0	5,0	5,0
المجموع الفرعي	2 485,1	2 856,3	1 590,0	965,9	2 555,9	2 949,3
الأموال المتاحة						
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	75,0		12,4	-	12,4	30,0

1 كانون الثاني/يناير - 1 آب/أغسطس - 31 كانون الثاني/يناير - الاحتياجات					
نققات عام ميزانية عام 31 تموز/يوليه 2021 كانون الأول/ديسمبر 31 كانون الأول/ديسمبر المقدره لعام					
2020	2021 ^(أ)	النققات الفعلية	2021 النفقات المتوقعة	2021 النفقات المقدرة ^(ب)	2022 ^(ج)
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ) = (ج) + (د)	(و)
-	-	-	-	-	-
-	-	-	20,0	20,0	-
-	2 410,1	2 537,0	(13,5)	2 523,5	-
2 485,1	2 549,4	6,5	2 555,9	30,0	المجموع الفرعي
-	959,4	(959,4)	-	(2 919,3)	الفائض/(العجز)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2022 البالغة 2 949 300 دولار، التي تتألف من 2 518 600 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) سيظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء النهائي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استوعب في الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية. وسيطلب الإنفاق النهائي وما يتصل به من اعتمادات الميزانية لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2021.

50 - وتستمد الافتراضات التي تشكل أساس الميزانية من عمليات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وهي خاضعة لاستمرار المحكمة في الاضطلاع بمهامها في مقرها المؤقت في لاهاي وفي مكتبها الفرعي في فريتاون لإدارة مهام معينة، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا وتقديم الدعم لهم، ومسائل الدفاع، وتنسيق المسائل المتعلقة بالأشخاص المدانين من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون.

51 - ويضم مكتب محكمة تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي ست وظائف، هي: وظيفة واحدة لرئيسة قلم (مد-2)، وواحدة لمستشار قانوني للدعاء (ف-4)، وواحدة لموظف قانوني (ف-4) في مكتب رئيسة القلم، وواحدة لموظف لشؤون المحفوظات (ف-2)، وواحدة لمدير مكتب (ف-2)، وواحدة لموظف قانوني معاون (ف-1). وبالإضافة إلى ذلك، تُمول وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لتقديم المساعدة في مجال المحفوظات. ويضم المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون سبع وظائف، هي: وظيفة واحدة لكبير موظفين قانونيين (ف-4)، وواحدة لموظف قانوني معاون للدفاع (ف-1)، وثلاث وظائف لمشرفين على حماية الشهود ودعمهم/موظفين مكلفين بالحماية (موظفون فنيون وطنيون)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة لعامل نظافة (الرتبة المحلية). وتعتمد المحكمة على خدمات استشارية قصيرة الأجل، وعلى خدمات الخبراء والمتدربين الداخليين والخدمات المجانية لتكملة مواردها من الموظفين، عند الاقتضاء. ويتضمن المرفق الثالث لهذا التقرير تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين حسب الفئة والرتبة والموقع لعام 2022، وهي نفس الاحتياجات الواردة في الميزانية المعتمدة لعام 2021.

52 - وفيما يتعلق باستخدام سلطة الالتزام لعام 2020، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الجزء السادس من قرارها 263/74، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلى أساس النفقات النهائية لعام 2020 وبعد احتساب الموارد المالية المتبرع بها، استخدم

الأمين العام مبلغا قدره 2 410 114 دولارا من الإعانة المالية المعتمدة لتكملة الموارد المالية المتبرع بها. ويبلغ عن نفقات قدرها 2 410 114 دولارا في سياق البيانات المالية المراجعة، وسيبلغ عنها في سياق تقرير أداء الميزانية البرنامجية لعام 2020 وتغطيتها الاعتمادات الموافق عليها في إطار الميزانية العادية لعام 2020 الواردة في قرار الجمعية العامة 264/74 ألف إلى جيم.

خامسا - تدابير تعزيز الكفاءة

53 - منذ بداية جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، واصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية استعراض استراتيجيتها المتعلقة بجمع الأموال من خلال الحد من السفر المتصل بجمع الأموال وزيادة الاعتماد على استخدام منصات الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي لزيادة التعريف بإنجازاتها وبالتحديات التي تواجهها في مجال التمويل وللاتماس التبرعات. وقد طرحت الجائحة تحديات كثيرة لا تزال تفرض على المنظمات، بما فيها المؤسسات القضائية، زيادة وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تنفيذ ولايتها. وقد اعتمدت المحكمة على مختلف المنصات لمواصلة أنشطتها لجمع الأموال أثناء الجائحة من خلال عقد الاجتماعات عبر الإنترنت. ومن بين 66 اجتماعا ثنائيا لجمع التبرعات عقدت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت جميع الاجتماعات عبر الإنترنت باستثناء اجتماعين.

54 - وخُفّضت ميزانية السفر من مبلغ 211 200 دولار في عام 2021 إلى مبلغ 208 300 دولار في عام 2022. وتغطي ميزانية السفر تكاليف الاضطلاع بالمهام التي تتطلب السفر، مثل الإشراف على جوانب معينة لتنفيذ الأحكام وحماية الشهود. وستواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية استكشاف فرص تحقيق وفورات عن طريق إما الجمع بين البعثات الرسمية أو أداء مهامها أثناء سفر مشمول برعاية طرف ثالث، كلما استلزم الأمر مثل هذا السفر. وبمساعدة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، شرعت المحكمة في عملية شراء مركبة واحدة بأموال توفّرت في إطار تمويل لأنشطة المشاريع الخاصة. وعند الانتهاء من عملية الشراء، ستحل المركبة الجديدة محل إحدى مركبتي المحكمة التي تجاوزت عمرها النافع.

55 - وواصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مراجعة ميزانيتها لعام 2021 لكي تعكس التطورات التي طرأت على عملياتها والتي يمكن أن تؤثر على احتياجاتها من الميزانية لعام 2022. وتبلغ الزيادة الإجمالية في ميزانية عام 2022 مبلغا قدره 114 900 دولار، وتُعزى أساسا إلى الزيادات في المرتبات وتسوية مقر العمل للموظفين في لاهاي وفي فريتاون والخدمات التعاقدية. وقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض إجمالي قدره 21 900 دولار مستمد من تخفيضات في ميزانية الأنشطة القضائية وغير القضائية تتعلق بالسفر ومصروفات التشغيل العامة والاستشاريين والخبراء. ولذلك، يبلغ صافي الزيادة في ميزانية عام 2022 مقارنة بميزانية عام 2021 مبلغا قدره 93 000 دولار (2 949 300 دولار مقارنة بمبلغ 2 856 300 دولار).

56 - ومن أجل مضاعفة وتكثيف جهود خفض تكلفة الميزانية الأساسية، وضعت المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية مشاريع خاصة بهدف تنفيذ الأنشطة التي أمر بها رئيس المحكمة أو التي أناطها بها نظامها الأساسي. ولا تُدرج تكلفة هذه الأنشطة في طلب الإعانة.

57 - ولا يزال اعتماد نهج يتسم بقدر أكبر من الواقعية في إعداد ميزانية الأنشطة القضائية لآلية تصريف الأعمال المتبقية، يمثل تحديا بسبب الغموض المحيط بطبيعة تلك الأنشطة وتوقيت حدوثها، والتي سينشأ بعضها وفقا لما يصدر عن المدانين من أفعال، أو في حالة القبض على السيد كوروما، الذي ما زال هاربا. ورأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية، في ضوء التحدي الكبير المتمثل في تعبئة موارد طوعية للوفاء بالالتزامات المتوقعة عليها بمقتضى نظامها الأساسي، أنه من الضروري، وأنه في صالح العدالة، توقع إمكانية حدوث أنشطة قضائية والاستعداد للتعامل معها حال حدوثها. وعلى سبيل المثال، فإن الالتزامات المتصلة بالجائحة التي قدمها السيد تايلور في عام 2020 لم تكن متوقعة. كما أن التحقيقات في مزاعم محاولة إغراء الشهود في عام 2021 وسلوك السجناء الذين ينشرون معلومات مضللة عن المحكمة والمسؤولين فيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي كانت تطورات غير متوقعة يمكن أن تؤدي إلى إجراءات مخصصة تتعلق بالتدخل في إقامة العدل. وتؤكد هذه المستجدات غير المتوقعة ضرورة وضع ميزانية للأنشطة القضائية. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، تبلغ الميزانية المقدرة للأنشطة القضائية لعام 2022 مبلغا قدره 430 700 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 20 000 دولار من الاحتياجات المقدرة بـ 450 700 دولار للأنشطة المماثلة في عام 2021. وفي محاولة لمواصلة اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الواقعية في إعداد ميزانية الأنشطة القضائية، لم تُضمّن الميزانية الأنشطة القضائية المكلفة، من قبيل احتمال محاكمة السيد كوروما وإعادة النظر في الأحكام، وإن شكّلت هذه الإجراءات جزءا من الولاية القضائية للمحكمة.

58 - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، لا يزال اتخاذ تدابير لتحقيق الكفاءة مستمرا، حيث إن رئيسة قلم المحكمة هي الوحيدة بين كبار موظفي محكمة تصريف الأعمال المتبقية التي تعمل على أساس التفرغ. أما رئيس المحكمة وقضاتها (الذين يُستدعون من قائمة القضاة المؤهلين للعمل في المحكمة عند الاقتضاء) والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي فيعملون جميعا عن بُعد وعند الضرورة فقط، ويتقاضون أجورهم على أساس تناسبي. وتعتمد المحكمة أيضا على المتعاقدين لفترات قصيرة وعلى المساعدة المجانية والمتدربين الداخليين لتكملة مواردها من الموظفين. فعلى سبيل المثال، استُعين بمتعاقدين لفترات قصيرة من أجل أداء مهام تتصل بإجراءات الإفراج المشروط عن السجناء، وإجراء تحقيقات في ادعاءات إغراء الشهود، وتنفيذ مشاريع خاصة أخرى، على النحو المذكور أعلاه، وإجراء تحقيق أمر به رئيس المحكمة في ادعاء قدمه سجين ضد رئيسة قلم المحكمة باختلاس أموال مخصصة لزيارات الأسر. وتم تعيين متدربين لمساعدة مكتب المدعي العام والعمل على المشاريع المتصلة بإرث المحكمة. ولا تزال المحكمة تحتفظ أيضا بخدمات خبراء فنيين متخصصين، منهم على سبيل المثال موظف صحفي ومستشار لشؤون الاحتجاز، ويطلب إليهم العمل على أساس مخصص فقط عند الضرورة وتدفع أجورهم على أساس تناسبي.

59 - ولا تزال محكمة تصريف الأعمال المتبقية ملتزمة بزيادة الكفاءة من خلال تقاسم الترتيبات الإدارية وهيكلة الموظفين. ويشترك المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون في موقع واحد مع وحدة الشهود الوطنية. ويشترك مقر المحكمة المؤقت في لاهاي في موقع واحد مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ويتلقى دعما إداريا ولوجستيا منها على أساس استرداد التكاليف. ويجري العمل بتلك الترتيبات الإدارية دون المساس بولايات الكيانين المعنيين.

60 - واستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للمحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية الصادرة قبل تعشي الجائحة باستكشاف جدوى وفعالية تكلفة الاشتراك في إقامة وظيفة مشتركة مع الآلية الدولية لمتابعة تصريف الأعمال للمحكمتين الجنائيتين في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة،

عرضت الآلية إقامة حيز مكتبي جاهز في أروشا على أساس قابل للسداد من حيث التكلفة إذا كانت المحكمة مهتمة. ومن غير الواضح كم سيكلف ذلك. وبموجب مذكرة التفاهم الحالية مع الآلية، تبلغ رسوم الإيجار السنوية للمكاتب في لاهاي، بما يشمل الخدمات العامة، 33 888 دولاراً. وأشارت الآلية أيضاً إلى أنه لا يوجد حيز لتخزين المحفوظات المادية والرقمية للمحكمة في مكتب أروشا. وفي حين تقدر المحكمة إبلاغها بهذه المستجدات، فإنها لا تستطيع الإعراب عن اهتمامها بالعرض بالحصول على حيز مكتبي لأنها لا تستوفي جميع الشروط القانونية الأساسية لكي تشترك المحكمة في موقع واحد مع محفوظاتها. وتنص الفقرة 2 من المادة 7 من اتفاق إنشاء محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على أن تحفظ المحفوظات الأصلية في موقع المحكمة. وفي الوقت الراهن، توجد المحفوظات الأصلية في المحفوظات الوطنية لهولندا في لاهاي ولا تتحمل المحكمة أي تكلفة.

61 - وواجهت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحديات ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن بين العدد المحدود لموظفي المحكمة المتفرغين البالغ 13 موظفاً، أصيب اثنان بالفيروس. وإضافة إلى ذلك، لم تعقد بعد الجلسة العامة للقضاة، ولم تعقد الإحاطات الدبلوماسية السنوية، وتأخرت عمليات مراجعة الحسابات لعامي 2019 و 2020، وتوقفت الزيارات السنوية للإشراف على ظروف سجن السجناء وعُلقَت الزيارات الأسرية، وأجري عدد محدود من البعثات الميدانية لأغراض حماية الشهود، وتأخرت عملية الأرشفة.

سادسا - جمع الأموال والعلاقات الدبلوماسية

62 - لا تزال الحالة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية تثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجهات الرئيسية المسؤولة في المحكمة ولجنة الرقابة.

63 - فقد وجه الأمين العام رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2021 لالتماس دعمها المالي. كما وجهت حكومة سيراليون رسالة إلى مجموعة الدول الأفريقية، في تموز/يوليه 2021، لاستدعاء انتباهها إلى الحالة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، والتماس التمويل لأنشطتها.

64 - واضطلعت الجهات الرئيسية المسؤولة والموظفون في محكمة تصريف الأعمال المتبقية بأنشطة لجمع الأموال مع البعثات الدبلوماسية في بروكسل ولاهاي ونيويورك وفريتاون، بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة وحشد الدعم المالي للمحكمة. وكانت أنشطة التوعية المذكورة أعلاه أيضاً بمثابة منصات لجمع الأموال. وتتيح اجتماعات جمع الأموال فرصة لتقديم إحاطات للمحاورين بشأن العمل الهام الذي تضطلع به المحكمة والتحديات المالية التي تواجهها.

65 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، عُقدت اجتماعات ثنائية افتراضياً بين المدعي العام ورئيسة القلم في لاهاي وممثلي كل من آيسلندا، وبنغلاديش، والسنغال، وسيراليون، والعراق، والكاميرون، وكمبوديا، وكينيا.

66 - وعقد أكثر من 58 اجتماعاً ثنائياً لجمع الأموال في عام 2021. وقد عقدت جميعها افتراضياً باستثناء اثنين منها. ومن المقرر عقد أكثر من 30 اجتماعاً افتراضياً بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021.

67 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، عُقدت اجتماعات ثنائية مع ممثلي البلدان التالية في بروكسل ولاهاي ونيويورك وفريتاون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوغندا، وأيرلندا،

وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، والجبل الأسود، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسنغافورة، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وقبرص، وكرواتيا، وكمبوديا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

68 - ولن تعقد جلسات إحاطة دبلوماسية بالحضور الشخصي في عام 2021 بسبب الشواغل المتصلة بكوفيد-19.

69 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اجتمع رئيسة القلم شخصيا مع المدعي العام المعين حديثا ورئيس قضاة سيراليون لإطلاعهما على آخر المستجدات بشأن أنشطة محكمة تصريف الأعمال المتبقية، ولا سيما طلب الإفراج المبكر المشروط المقدم من السيد غباو. ونوقشت أيضا مسألة صيانة موقع المحكمة، بما في ذلك مبنى المحكمة. وأسفرت المناقشات عن زيارة المدعي العام ورئيس القضاة للموقع في 23 تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد كيفية المضي قدما فيما يتعلق بهذه المواضيع الهامة.

70 - وفي شباط/فبراير 2021، عقدت رئيسة القلم اجتماعا شخصيا مع المفوض السامي البريطاني بالنيابة لدى سيراليون لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتقديم معلومات مستكملة عن التطورات الجارية في محكمة تصريف الأعمال المتبقية.

71 - وفي حزيران/يونيه 2021، اجتمعت رئيسة القلم شخصيا مع رئيس قلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتقاسم والتعاون على الصعيد الإداري بين كيانات كل منهما.

72 - وعلى الرغم من تلك الجهود، التي شملت جولة من النداءات الموجهة سنويا إلى جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة بين عامي 2015 و 2021، واعتماد استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال، وعقد أكثر من 470 اجتماعا لجمع الأموال وجلسة إحاطة دبلوماسية منذ أن بدأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مزاوله أعمالها في عام 2014، فإن الحالة المالية للمحكمة لا تزال في غاية السوء، فضلا عن ضآلة الاحتمالات بالحصول على تبرعات في المستقبل.

سابعاً - الترتيبات المقبلة لتمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

73 - لا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء تمويل محكمة تصريف الأعمال المتبقية في المستقبل. فمنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لمزاولة أعمالها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدمة من الجمعية العامة. ويشاطر الأمين العام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قلقها إزاء مدى استدامة التبرعات المقدمة لتمويل أنشطة المحكمة (A/75/7/Add.20، الفقرة 25). واستكشفت الأمانة العامة خيارات بديلة لتمويل المحكمة، بما يتسق مع المادة 3 من الاتفاق المتعلق بإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ومع استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها (A/67/648، الفقرة 22؛ و A/70/7/Add.30، الفقرة 21؛ و A/71/613، الفقرتان 22 و 23؛ و A/72/7/Add.20، الفقرتان 22 و 23؛ و A/73/580، الفقرة 19؛ و A/74/7/Add.21، الفقرة 20؛ و A/75/7/Add.20، الفقرة 25)،

التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها 246/67، و 248/70 ألف، و 272/71 ألف، و 262/72 ألف، و 279/73 ألف، و 263/74، و 253/75 ألف.

74 - وقد سبق للجنة الاستشارية أن اقترحت إمكانية إدماج محكمة تصريف الأعمال المتبقية في ترتيبات تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/67/648، الفقرة 22). ولا تزال الآراء متباينة في هذا الشأن، بما يشمل وجود تحفظات لدى بعض أعضاء مجلس الأمن في ما يتعلق بفكرة إدماج المحكمة والآلية. وينوه الأمين العام في هذا الصدد إلى أن المجلس هو الجهاز الأصلي للآلية والهيئة الحكومية الدولية التي أسندت إليها ولاية إنشاء المحكمة.

75 - وستواصل الأمانة العامة سعيها لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ومن الوفورات ووفورات الحجم الممكنة، بوسائل منها تحقيق مزيد من الوفورات في التكاليف فيما يتعلق بالدعم الإداري الذي تقدمه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولا يزال الأمين العام يعتقد أنه سيكون هناك شيء من المنطق، وربما وفورات حجم، في إبقاء الباب مفتوحاً أمام ربط كل من هذه الآليات بمركز إداري مشترك واحد في مرحلة ما في المستقبل، وذلك على نحو ما أكدته في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258).

ثامنا - التزامات نهاية الخدمة

76 - في حال عدم تلقي التمويل اللازم لعام 2022، لن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى دفع التزامات نهاية الخدمة للموظفين. وتشمل تلك الالتزامات الاستحقاقات والمزايا الواجبة الدفع للموظفين عند انتهاء الخدمة، والتي تبلغ قرابة 268 040 دولار.

77 - ولا يحق للقضاة ولا للمدعي العام أو وكيل الدفاع الرئيسي الحصول على تكاليف إنهاء الخدمة. ومع ذلك، يمكن أن تتحمل المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية المسؤولية عن أي التزامات غير مسددة عند إغلاق المحكمة.

78 - وقد تنشأ التزامات إضافية عن وقف أنشطة حماية الشهود ومؤازرتهم وعن تنفيذ الأحكام القضائية، وعن الالتزامات غير المسددة للبائعين والمتعاقدين والأطراف الأخرى.

تاسعا - الخلاصة والتوصيات

79 - استخدمت المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية سلطة الالتزام استخداماً حصيئاً، وهي ترتقب، استناداً إلى التوقعات الحالية والنفقات المتكبدة حتى الآن، أن يُستخدم مبلغ قدره 2 523 500 دولار من أصل المبلغ الوارد في عام 2021 في إطار سلطة الالتزام وقدره 2 537 000 دولار. وسيُحدّد المبلغ النهائي في نهاية فترة الميزانية، وسيُبلّغ عنه في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2021.

80 - وستواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية التماس الدعم اللوجستي والإداري الواجب السداد من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين باعتباره أحد التدابير الفعالة من حيث التكلفة. غير أن الأمانة العامة ترى أنها لا تجد ما تستكشفه من خيارات إضافية بديلة لترتيبات تمويل المحكمة. وفي ضوء المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن وتساؤل الاحتمالات في تلقي تبرعات في المستقبل، فإن ترتيب التمويل البديل الذي من شأنه أن يثبت المحكمة على قاعدة تمويلية مضمونة هو التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة.

81 - ونظراً لعدم وجود تبرعات كافية ومتواصلة تتيح للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بولايتها، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير واستخدام سلطة الالتزام المعتمدة لعام 2021؛

(ب) الإحاطة علماً بأن الإعانة المستخدمة في عام 2020 بمبلغ قدره 2 410 100 دولار تظهر في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وأنها مشمولة بالاعتمادات الموافق عليها في إطار الميزانية العادية لعام 2020، ما أسفر عن عدم وجود اعتمادات إضافية لعام 2020؛

(ج) الإحاطة علماً باحتياجات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي تقدر بمبلغ 2 949 300 دولار لمواصلة الاضطلاع بولايتها؛

(د) تخصيص مبلغ قدره 2 919 300 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، عن طريق إعانة لعام 2022، تُقدّم للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2022، على أساس أن تسفر أي تبرعات إضافية محصلة عن الحد من استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة، وأن يبلغ عنها في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022؛

(هـ) الإحاطة علماً بالتزامات نهاية الخدمة لموظفي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، المقدرة بمبلغ 268 040 دولاراً.

المرفق الأول

الأموال المتاحة والنفقات الفعلية للمحكمة الخاصة لتصفيف الأعمال المتبقية
لسيراليون في 31 تموز/يوليه 2021

ألف - الإيرادات في 31 تموز/يوليه 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

11,9	التبرعات المحصلة في 31 تموز/يوليه 2021
0,5	الإيرادات الأخرى، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه 2021
20,0	المساهمات المتوقعة والتعهدات، من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
2 537,0	مبلغ الإعانة المالية المتوقع، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
2 569,4	المجموع

باء - النفقات في 31 تموز/يوليه 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المدفوع	الالتزام	مجموع النفقات	
(أ)	(ب)	(ج)=(أ)+(ب)	
216,8	-	216,8	كانون الثاني/يناير
204,5	-	204,5	شباط/فبراير
194,1	-	194,1	آذار/مارس
194,2	-	194,2	نيسان/أبريل
194,8	-	194,8	أيار/مايو
217,3	176,2	393,5	حزيران/يونيه
192,1	-	192,1	تموز/يوليه
-	-	-	آب/أغسطس
-	-	-	أيلول/سبتمبر
-	-	-	تشرين الأول/أكتوبر
-	-	-	تشرين الثاني/نوفمبر
-	-	-	كانون الأول/ديسمبر
1 413,8	176,2	1 590,0	المجموع

المرفق الثاني

احتياجات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون لعام 2022
حسب وجه الإنفاق: الإجراءات غير القضائية والإجراءات القضائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الإجراءات القضائية	الإجراءات غير القضائية	وجه الإنفاق
(ج) = (أ) + (ب)	(ب)	(أ)	
1 604,1	118,1	1 486,0	الوظائف
149,4	99,6	49,8	تعويضات القضاة
27,1	–	27,1	الاستشاريون والخبراء
208,3	135,0	73,3	السفر
650,4	50,0	600,4	الخدمات التعاقدية
290,0	28,0	262,0	مصرفات التشغيل العامة
15,0	–	15,0	اللوازم والمواد
5,0	–	5,0	الأثاث والمعدات
2 949,3	430,7	2 518,6	المجموع

المرفق الثالث

الاحتياجات من الموظفين

ألف - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عامي 2021 و 2022 على أساس التفرغ

مكان الانعقاد	وكيل الأمين العام	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون				
		مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الفرعي	موظف فني	الرتبة	المجموع الفرعي
لاهاي	-	1	2	-	2	1	6	-	-	6
فريتاون	-	-	1	-	-	1	2	3	2	7
المجموع لعام 2021	-	1	3	-	2	2	8	3	2	13
لاهاي	-	1	2	-	2	1	6	-	-	6
فريتاون	-	-	1	-	-	1	2	3	2	7
المجموع لعام 2022	-	1	3	-	2	2	8	3	2	13

ملاحظة: بالإضافة إلى 13 وظيفة بدوام كامل، ستوفر وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة المحلية) الدعم الإضافي في مجال المحفوظات.

باء - الاحتياجات من الموظفين لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عامي 2021 و 2022 حسب الموقع والعنصر (يُختارون من القائمة عندما يقتضي النشاط القضائي ذلك)

الموقع والعنصر	وكيل الأمين العام	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون				
		مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الفرعي	موظف فني	الرتبة	المجموع الفرعي
لاهاي	3	-	1	1	-	5	-	-	4	9
الإجراءات القضائية	3	-	1	1	-	5	-	-	4	9
الإجراءات غير القضائية	2 ^(أ)	-	-	-	-	2	-	-	-	2
المجموع لعام 2021	5	-	1	1	-	7	-	-	4	11
لاهاي	3	-	1	1	-	5	-	-	4	9
الإجراءات القضائية	3	-	1	1	-	5	-	-	4	9
الإجراءات غير القضائية	2 ^(أ)	-	-	-	-	2	-	-	-	2
المجموع لعام 2022	5	-	1	1	-	7	-	-	4	11

(أ) من المتوقع أن يُطلب من الرئيس والمدعي العام القيام بأنشطة قضائية، إذا لزم الأمر.

المرفق الرابع

مجموع الأموال مقابل النفقات الفعلية - للمهام القضائية وغير القضائية، للفترة 2014-2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التمويل المتاح للسنة											
السنة	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	الميزانية الرصيد				
							المعتمدة ⁽¹⁾ المرخل	سيراليون	حكومة	التبرعات الدولية	الفوائد المكتسبة والتسويات الأخرى
	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)=(ب)+(ج)+(د)+(هـ)+(و)	(ح)	(ط)	(ي)=(ز)-(ط)	(ك)=(و)-(ح)
2014 ^(ب)	2 128,7	-	-	3 370,3	(125,4)	-	3 244,9	-	2 098,3	1 146,6	-
2015	3 454,0	1 146,6	-	2 681,4	(68,8)	-	3 759,2	-	2 569,4	1 189,8	-
2016	3 596,3	1 189,8	-	27,5	1,8	2 438,5	3 657,6	1 444,4	2 718,0	939,6	994,1
2017	2 980,5	(54,5)	-	164,9	(95,5)	2 800,0	2 814,9	2 800,0	2 751,3	63,6	-
2018	2 965,9	63,6	-	264,1	32,2	2 300,0	2 659,9	2 300,0	2 601,7	58,2	-
2019 ^(ب)	2 984,6	58,2	-	75,3	93,7	2 537,0	2 764,2	2 387,0	2 564,8	199,3	150,0

فترة الميزانية السنوية

السنة	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	المبلغ النفقات			(ز)= (ب)+(ج)+(د)+(هـ)+(و)
							المستخدم من الفعالية لمدة سنة كاملة	الرصيد غير المستخدم	المبلغ المعاد من سلطة الالتزام	
2020 ^(د)	2 899,5	-	-	73,5	1,5	2 537,0	2 485,1	2 485,1	-	2 410,1
2021 ^(هـ)	2 856,3	-	-	31,9	0,5	2 537,0	2 555,9	2 555,9	-	2 523,5

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) بدأت محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية مزاوله أعمالها في عام 2014.

(ج) الرصيد المتبقي لعام 2019 البالغ 49 300 دولار، الذي يمثل الفرق بين الرصيد غير المستخدم البالغ 199 300 دولار و 150 000 دولار، ويتكون من النفقات المستردة لعام 2019 جرى تقييده في البيانات المالية لعام 2020 (البيان الخامس)، وبالتالي سيجري الإبلاغ عنها تحت باب الإيرادات 2 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وإعادتها إلى الدول الأعضاء. وقد أُعيد مبلغ 150 000 دولار في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (انظر A/74/570، الفقرة 46).

(د) سيُدْرَج مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استُوعب في الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية.

(هـ) سيُطلب الإنفاق النهائي وما يتصل به من اعتمادات الميزانية لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2021.

المرفق الخامس

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن
الهيئات الرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/75/7/Add.20)

وفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية، جرت مواءمة المرفق الرابع من هذا التقرير مع المعلومات الإضافية المقدمة في سياق تقرير الأمين العام عن طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/75/242). وبالإضافة إلى ذلك، نقح العرض المتعلق بعامي 2020 و 2021 ليعكس التزامات الإبلاغ في دورة من دورات الميزانية السنوية.

فيما تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأرصدة الحرة لعامي 2017 و 2018 قد أعيدت إلى الدول الأعضاء، فإنها لا تزال ترى أن المعلومات الواردة في جدول المرفق الرابع من تقرير الأمين العام (A/75/343) غير واضحة. ولذلك، تأمل اللجنة أن توفى الجمعية العامة بإيضاحات إضافية عند نظرها في هذا التقرير، وأن تكون المعلومات الواردة في مشروع الميزانية المقبلة متوائمة مع المعلومات الإضافية المقدمة في سياق تقرير الأمين العام عن طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/75/242) (الفقرة 11).

فيما يتعلق بإعادة أي رصيد غير مستخدم من أموال سلطة الالتزام، فإن المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية تُسجل جميع الأرصدة غير المستخدمة من أموال سلطة الالتزام الواردة من الجمعية العامة سنوياً. وعلى النحو المبين في المرفق الرابع من هذا التقرير، سُجل مبلغ قدره 49 256 دولارا يتعلق بفترة الميزانية لعام 2019 في البيانات المالية لعام 2020 (البيان الخامس) في إطار باب الإيرادات 2 باعتباره إعادة لنفقات الفترة السابقة، وسيعرض في إطار باب الإيرادات 2 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإعانة المقدّمة من الميزانية العادية هي آلية تمويل مؤقتة أُقرت على أساس تكميل التبرعات غير الكافية (انظر A/74/7/Add.21، الفقرة 9 و A/73/580، الفقرة 18 و A/72/7/Add.20 الفقرة 26). وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إعادة أي رصيد حر من أموال سلطة الالتزام. وتأمل اللجنة في أن تعاد جميع الأرصدة الحرة إلى الدول الأعضاء دون تأخير (الفقرة 12).

واصلت المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية ولجنة الرقابة والأمين العام جمع الأموال ليس فقط بهدف الحفاظ على اتجاه التبرعات في أعوام 2017 و 2018 و 2019، بل أيضا بهدف تحسينه. ففي عام 2020، ورد ما مجموعه 366 055 دولارا في شكل مساهمات وتعهدات بالتبرع، تشمل مبلغ 73 541 دولارا للأنشطة الأساسية ومبلغ 292 514 دولارا مخصصة لأنشطة المشاريع الخاصة التي يأمر بها رئيس المحكمة أو ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة. وتشمل هذه الأنشطة الاتصال بأفراد الشرطة والمجتمع المدني وتدريبهم على الإفراج المبكر المشروط، وفقا لما يأمر به الرئيس، وعلى حفظ المحفوظات العامة في سيراليون من أجل تعزيز وصون إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، على النحو

تشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على الحاجة المستمرة إلى أن يكثف الأمين العام الجهود المبذولة لجمع الأموال، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة للمحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية ووضع نهج أكثر ابتكارا لجمع الأموال (انظر أيضا القرار 263/74، الجزء السادس، الفقرة 7، والقرار 279/73، الجزء الثالث، الفقرة 6). وتأمل اللجنة في أن تُبذل جميع الجهود الكفيلة باستمرار الاتجاه نحو زيادة التبرعات كما في عامي 2017 و 2018، وفي أن يستأنف هذا الاتجاه خلال الفترات المقبلة (الفقرة 13).

المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 7 من النظام الأساسي. ولا تزال جهود جمع التبرعات متواصلة، ومن المقرر عقد أكثر من 70 اجتماعاً ثنائياً افتراضياً في عام 2021. وفي أيار/مايو 2021، وجّه الأمين العام رسالة مناشدة بالتمويل إلى جميع الدول الأعضاء. ووردت مساهمات قدرها 41 933 دولاراً، تشمل مبلغ 30 000 دولار لميزانية المحكمة لعام 2022 و مبلغ 11 933 دولاراً لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التعهد بالتبرع بمبلغ قدره 20 000 دولار لعام 2021 استجابة لرسالة الأمين العام. وفي تموز/يوليه، وجهت حكومة سيراليون رسالة مناشدة بالتمويل إلى مجموعة الدول الأفريقية. ويرد مزيد من التفاصيل عن ذلك في الفرع السادس من هذا التقرير.

يوصل المراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا إجراء المراجعة السنوية لحسابات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من دون مقابل. غير أن مراجعة الحسابات لعامي 2019 و 2020 لم تجر بعد. ويعزى التأخير إلى التحديات المتصلة بالجائحة التي يواجهها المراجع العام للحسابات. وتجرى حالياً مشاورات للانتهاء من مراجعة كلا الحسابين بحلول أيلول/سبتمبر 2021. ورغم أن المراجع العام للحسابات لا يزال ملتزماً بتقديم خدمات مراجعة الحسابات دون مقابل، فقد أبرزت هذه التجربة ضرورة أن تلتزم المحكمة بمساعدة إضافية دون مقابل لمراجعة الحسابات من أجل التخفيف من مخاطر التأخير أو نقص الخدمات الناجمة عن ظروف استثنائية. وتواصل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إنفاذ الحكم الصادر بحق تشارلز تايلور، كما أنها تستضيف بعض الشهود المنقولين، دون أن تتكبد المحكمة أية تكاليف. وتواصل حكومة رواندا تغطية التكاليف المتصلة بتنفيذ الأحكام الصادرة بحق سجناء المحكمة في رواندا، باستثناء تكاليف الرعاية الاجتماعية، التي تتحملها المحكمة. وتواصل حكومة هولندا منح مقر لمحفوظات المحكمة، وتقدم لها ضروياً أخرى من الدعم دون أي تكلفة تتكبد المحكمة أية تكاليف. وتواصل كندا التزامها باستضافة جلسات إحاطة دبلوماسية سنوية لإبراز أهمية المحكمة والمساعدة في جمع الأموال دون أن تتكبد المحكمة أي تكاليف. وتواصل حكومة سيراليون توفير حيز مكثبي مجاني وخدمات أخرى للمكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون دون أن تتكبد المحكمة أي تكاليف. وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت أكبر جهة مانحة للمحكمة الخاصة لسيراليون ولمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، تقديم الدعم الذي تشتد إليه حاجة المحكمة الأخيرة دون أن تتكبد أية تكاليف من أجل تمكينها من الوفاء بولايتها.

تواصل اللجنة الاستشارية الترحيب بالمساهمات العينية المقدمة إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وتشجع على مواصلة التعاون دعماً لولاية المحكمة، دون المساس باستقلاليتها واحتياجاتها القضائية (انظر أيضاً A/74/7/Add.21، الفقرة 10، و A/73/580، الفقرة 9) (الفقرة 14).

خُفضت ميزانية السفر من مبلغ 211 200 دولار في عام 2021 إلى مبلغ 208 300 دولار في عام 2022. وتغطي ميزانية السفر تكاليف الاضطلاع بالمهام التي تتطلب السفر، من قبيل الإشراف على جوانب معينة من تنفيذ الأحكام وحماية الشهود. وستواصل المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية استكشاف فرص تحقيق وفورات إما بالجمع بين البعثات الرسمية، أو بأداء مهامها أثناء سفر مشمول برعاية طرف ثالث، كلما حدث هذا السفر. وبمساعدة من الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، شرعت المحكمة في عملية شراء مركبة واحدة بأموال توفرت في إطار تمويل أنشطة المشاريع الخاصة. وعند الانتهاء من عملية الشراء، ستحل المركبة الجديدة محل إحدى مركبتي المحكمة التي تجاوزت عمرها النافع. أُدرجت في الجدول 2 من هذا التقرير الفروق بين النفقات المقدرة لعام 2020 والاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2021.

ترد المعلومات ذات الصلة في الفقرة 57 من هذا التقرير.

فيما يتصل بالاحتياجات المتعلقة بالسفر، تواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على أن المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية ينبغي أن تحد هذه الاحتياجات لتقتصر على السفر المرتبط مباشرة بوظيفتها الأساسية (انظر [A/74/7/Add.21](#)، الفقرة 15 و [A/73/580](#) الفقرة 13، و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 18، و [A/71/613](#)، الفقرة 18). وإضافة إلى ذلك، تأمل اللجنة في أن توافي الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير بالمعلومات المتعلقة بالفروق بين النفقات المقدرة للفترة الحالية والموارد المقترحة للفترة المقبلة، وأن تُدرج المعلومات المستكملة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 17).

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أكدت ضرورة أن تتبع المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية نهجا واقعا في إعداد الميزانية يعكس الاحتياجات الفعلية (انظر القرار [262/72](#) ألف، الجزء الثامن، الفقرة 5). ولئن كانت اللجنة تسلّم بأن حدوث المهام القضائية للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية قد لا يكون متوقعا تماما، فإنها تواصل التشديد على أن الموارد المخصصة للأنشطة القضائية ينبغي أن تستند إلى التجارب السابقة وأفضل التوقعات المتاحة وتحديد المزيد من أوجه الكفاءة، دون المساس بالاحتياجات القضائية للمحكمة (انظر [A/74/7/Add.21](#)، الفقرة 14، و [A/73/580](#)، الفقرة 12، و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 15، و [A/71/613](#)، الفقرة 16) (الفقرة 18).

ترد تفاصيل عن تلك الجهود في الفرع الخامس من هذا التقرير.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام تحديد وفورات ممكنة وتدابير إضافية بشأن الشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام (انظر القرار [279/73](#) ألف، الجزء الثالث، الفقرة 8). وتشيد اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة حتى الآن. ولكن بالنظر إلى صعوبات التمويل المستمرة التي تواجه المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، فإن اللجنة تأمل بأن تضاعف هذه المحكمة جهودها لخفض تكاليف عملياتها (انظر [A/74/7/Add.21](#)، الفقرة 19، و [A/73/580](#)، الفقرة 16، و [A/72/7/Add.20](#)، الفقرة 19) (الفقرة 22).

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الإعراب عن القلق الذي يساورها إزاء مدى استدامة التبرعات المقدّمة لتمويل أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (انظر A/74/7/Add.21، الفقرة 20، و A/73/580، الفقرة 19، و A/72/7/Add.20، الفقرة 23، و A/71/613، الفقرة 23، و A/70/7/Add.30، الفقرة 21). ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحليل الخيارات المتاحة المتعلقة بالترتيبات الطويلة الأجل للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على نحو أكثر تفصيلاً، بطرق منها تحديد الوفورات ووفورات الحجم الممكن تحقيقها، وأن يقدم لها تقريراً عن ذلك وعن استخدام سلطة الالتزام في مشروع الميزانية المقبلة (الفقرة 25).